إدارة المال العام

س: علمنا أن المال العام هو مال الجميع، وأن لكل فرد من أفراد الأمة فيه حق، ولكنا نعلم أيضاً أن هذا المال يقوم بإدارته والتصرف فيه البعض في مستويات متدرجة، فما هي المستويات الإدارية التي تلي المال العام؟

ج: بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

المال العام هو مال الجميع ـ كما تفضلت ـ بل إن الماوردي ـ رحمه الله تعالى ـ يعرف المال العام بأنه «كل ما يستحقه المسلمون ولم يتعين مالكه منهم» ومن التعريفات الأخرى للمال العام «أنه المال الذي يليه الحكام» أي أن المال العام يديره ويتصرف فيه أعضاء السلطة التنفيذية، وهم في الإسلام الإمام ونوابه، فالتصرف في المال العام تحصيلاً وإنفاقاً واستثماراً، إنما هو من اختصاصات الإمام أو من ينوب عنه (أعضاء السلطة التنفيذية كما قلنا) وعليه فإن إدارة المال العام يتولاها رئيس الدولة ومن يفوضهم لذلك من أعضاء السلطة التنفيذية، وتتعدد مستوياتهم، وتختلف في أهميتها تبعاً للمستوى الذي يمثله كل مسئول، وتبعاً لحجم المال العام الذي فوض في إدارته والإشراف عليه.

س: هل مفهوم السلطة التنفيذية في الفكر الإسلامي هو نفس مفهومها في الفكر الحديث؟

ج: نعم، مفهوم السلطة التنفيذية في الفكر الإسلامي لا يختلف عن مفهومها في الفكر الحديث، فهي في الفكر الإسلامي تتبلور في مركز الخليفة الذي يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة وفقاً للمصطلحات المعاصرة، فنظام الخلافة أقرب ما يكون إلى

النظام الرئاسي بمفهومه الحديث، وبخاصة فيما يتعلق بنطاق السلطة التنفيذية، من حيث إن كلا من الخليفة ورئيس الدولة في النظام الرئاسي يسود ويحكم، وهو صاحب السلطة التنفيذية، وأعضاؤها يستمدون سلطتهم منه، ويعنى ذلك أنه وإن فوض بعض سلطاته (كما تقضى أصول الإدارة) ووزعها بين وزراء ومسئولين متعددين، فإنه لا يملك أن يفوض مسئوليته عن جميع ما يترتب على تصرفاتهم في إدارة الأموال العامة وغيرها من الشئون.

يقول الماوردي: «على الإمام أن يكون لسيرة الولاة متصفحاً، وعن أحوالهم مستكشفاً، ليقويهم إن أنصفوا، ويكفهم إن عسفوا، ويستبدل بهم إن لم ينصفوا». أي أن على ولى الأمر بصفته رأس السلطة التنفيذية أن يراقب وينظر في التصرفات والسلوكيات التي يمارسها الذين قد اختارهم لمساعدته في إدارة المال العام، فهو المسئول الأول، ولا يملك التنازل عن هذه المسئولية.

يقول سيدنا عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لمن حوله «أرأيتم إن استعملت عليكم خير من أعلم، ثم أمرته بالعدل أكنت قضيت ما عليَّ؟ قالوا: نعم. قال: لا حتى انظر في عمله، أعمل بما أمرته أم لا». أي أن مسئولية ولى الأمر عن إدارة المال العام لا تنتهي عند اختيار الأكفاء الأمناء، ولكنها تمتد إلى متابعتهم، والنظر في قراراتهم، ونتائج تصرفاتهم، ومدى نجاحهم في تحقيق الأهداف التي كلفهم بتحقيقها. وبناء على ذلك يكون إقرارهم في أعمالهم بل ومكافأتهم أو يكون استبدالهم بغيرهم ممن هو أجدر منهم، بل ومحاسبتهم وجعلهم عبرة لمن لا يحسن إدارة ما وكل إليه من أعمال ويسلك فيه السلوك المنافي للأصول والقواعد السليمة.

ويتضح لنا مما سبق إن إدارة الأموال العامة تتوزع بين العديد من المستويات،

فهناك مسئولون على مستوى الوحدات الإدارية الصغيرة، ومسئولون على مستوى الوحدات الإدارية المتوسطة، ومسئولون على مستوى الوحدات الإدارية العليا، وهناك مسئول على رأس السلطة التنفيذية وهناك المسئول الأعلى وهو ولى الأمر، الخليفة أو رئيس الدولة أو الملك أو السلطان، وكل مستوى من هذه المستويات مسئول عما تحته من المستويات التي تليه وتدير الأموال العامة، فحجم المسئولية بقدر حجم الولاية التي للشخص، وكلما ارتفعت مكانته زادت مسئوليته، حتى نصل إلى ولى الأمر الذي يكون مسئولاً عن جميع المستويات وبقدر يقظته وقيامه بواجباته، بقدر ما تكون الاستفادة من المال العام.

س: هل معنى ذلك أن معظمنا إن لم يكن كلنا مسئول بقدر ما عن المال العام؟

ج: نعم هذه حقيقة، فكل فرد في الأمة له علاقة بالمال العام، وإن لم يكن بإدارته والإشراف عليه، فباستعماله والاستفادة منه، وكل فرد مطالب بحسن التعامل في المال العام. إن كان مديراً فعليه أن يحسن الإدارة، وأن يحفظ المال العام من العبث به، وأن يبذل قصارى جهده في جعله محققاً للأهداف التي رصد لها، وإن كان مستعملاً له، فعليه أن يحسن استعماله، فلا يضيعه أو يستخدمه بطريقة تستنفده في وقت قصير، ولا يستخدمه فيما لم يخصص له، وهكذا كلنا مسئولون بطريقة من الطرق عن المال العام. وكلنا يحفظ الحديث المشهور الذي يقول فيه النبي صلوات الله وسلامه عليه: **«كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»**.